

واشنطن تتجاهل التحذيرات الإيرانية بنشر قوات جديدة في العراق

تغير في طبيعة القوات الأميركية بالعراق من استشارية إلى قتالية



تغيير الموقع دون تغيير طبيعة الأهداف والأعداء المستهدفين

العسكري الأميركي في قاعدة القيادة التي تقع ضمن حدود محافظة نينوى، وقاعدتي الحباينة وعين والأسد ضمن حدود محافظة الأنبار. وأوضح، أن القوات الأميركية القادمة من سوريا، تتميز بالطابع القتالي الصرف، إذ أنها كانت تنتشر في ساحة مواجهة سورية مفتوحة قبل نقلها إلى العراق، بخلاف القوات الأميركية الموجودة في العراق أساساً، ذات الطابع الاستشاري.



مارك إسبير
سائق في بغداد
كم مستضف القوات
الأميركية في العراق

وبهذه الزيادة غير المتوقعة، أصبح هناك نحو ستة آلاف جندي أميركي في العراق، موزعين في عدد من القواعد معظمها تتركز في مناطق شمال وغرب البلاد.

ويعتقد مراقبون أن خطط إعادة الانتشار الأميركي في المنطقة، تأتي في إطار متطلبات مواجهة مع إيران، بعيداً عن قبول أو رفض الحكومة في سوريا والعراق، فيما تتجاهل الولايات المتحدة ضغوطات ساسة عراقيين مقربين من طهران، لإفصاح عن العدد الدقيق لمقاتليها في العراق.

لمدة طويلة، الهدف هو سحب جنودنا وإعادتهم إلى الديار في نهاية الأمر. وفي حديث مع "العرب"، كشف مسؤول عراقي رفيع أن "الإعلان العراقي عن عدم التصريح للقوات الأميركية القادمة من سوريا بالبقاء، موجه للاستهلاك المحلي، بعد ضغوط إيرانية كبيرة"، مضيفاً أن "رئيس الوزراء العراقي يستهدف إرضاء الجميع عبر الموافقة على بقاء القوات الأميركية الجديدة في بلاده من جهة، ثم الإعلان أن وجودها مؤقت من جهة ثانية".

وشكل الإعلان الأميركي عن نقل قوات جديدة من سوريا إلى العراق، مدخلاً إيرانياً لممارسة المزيد من الضغوط على الحكومة العراقية، التي تبدو يائسة في ظرف حساس.

وتابع المسؤول أن الحكومة العراقية لا تجد الوقت الكافي لإدارة أزمة جديدة من هذا النوع، في ظل الضغط الهائل الذي تتعرض له بسبب تداعيات قتل وجرح واعتقال الآلاف من العراقيين، الذين خرجوا محتجين للمطالبة بإسقاط النظام السياسي مطلع الشهر الجاري. وكشفت مصادر ميدانية الثلاثاء، أن القوات الأميركية التي تدفقت نحو العراق خلال اليومين الماضيين، بدأت فعلياً في التوجه إلى ثلاث قواعد عسكرية مشتركة، في الأنبار ونيوى. وقالت المصادر إن خطة إعادة الانتشار، تتضمن تعزيز الوجود

تخشى الحكومة العراقية الغارقة في سلسلة معقدة من المشاكل، والملاحقة بغضب الشارع، أن توظف زيادة عدد القوات الأميركية في العراق، مطالبة أحزاب وميليشيات شيعية بـ"طرده" تلك القوات واستخدام قتلها في البرلمان لسنّ تشريع يجبر الحكومة على ذلك، الأمر الذي سيغني لبغداد فتح "معركة" ضد واشنطن لا تمتلك أدوات خوضها نظراً إلى حاجتها الأكيدة للتعاون معها في مختلف الملفات.

بغداد - قال مصدر حكومي رفيع لـ"العرب"، إن الإعلان الذي أصدرته قيادة العمليات المشتركة الثلاثاء، بشأن القوات الأميركية التي دخلت العراق خلال اليومين الماضيين "موجه للاستهلاك الداخلي"، ويستهدف "إرضاء الجميع" في توقيت حساس، يستدعي تفرغ رئيس الوزراء عادل عبد المهدي لإدارة ملف التظاهرات المقلق بشكل كلي.

وكانت قيادة العمليات المشتركة، وهي أرفع تشكيل عسكري عراقي، أعلنت الثلاثاء أن "القوات الأميركية التي عبرت إلى العراق ضمن خطة انسحابها من سوريا لم تتلق تصريحاً بمواصلة البقاء في العراق بل مجرد موافقة على دخولها كي تنتقل منه إلى خارج البلاد". وقالت القيادة، إن "جميع القوات الأميركية التي انسحبت من سوريا حصلت على موافقة دخولها إقليم كردستان لتنتقل إلى خارج العراق. ولا توجد أي موافقة على بقاء هذه القوات داخل العراق".

وعندما قال المتظاهرون في ساحة التحرير إنهم يتعرضون لثيران قنصاة مجهولين يطلقون النار على الرأس بهدف إيقاع أكبر عدد من القتلى، متهمين ميليشيات إيرانية بالضلوع في هذه الجريمة، قال العبادي "لا نريد جمهورية الخوف التي يُرعب فيها المواطنون السلمي ويقتل الشاب المتحمس ويطارد الصحافي الوطني ويلاحق العسكري الشريف".

وأضاف مخاطباً الحكومة والميليشيات الإيرانية التي تحميها "خذوا قنصايكم وجماعاتكم المسلحة وإرهابييكم وعصابات الجريمة والتزوير وارتكوا لنا وطننا الحر الذي ضحى العراقيون من أجله". لكن الأحزاب التي تدعم عبد المهدي، ترى أن أطرافاً سياسية تسعى إلى إسقاط الحكومة، من بوابة التظاهرات، بعيداً عن شعارات الإصلاح. ويقول النائب في البرلمان سركوت شمس الدين إن "جهات سياسية تعمل على إسقاط حكومة عادل عبد المهدي"، مقترحاً منحها "مهلة تتراوح ما بين 6 و12 شهراً لتقييم حزم الإصلاحات التي صوتت عليها"، محذراً من "محاولات إسقاط الحكومة لأن وضع العراق والمنطقة لا يتحمل المزيد من الأزمات بحجة الإصلاح، فضلاً عن الضعف الذي تعانيه مؤسسات الدولة والتي لا يمكن تحميلها أكثر من طاقتها".

الساعون لإعادة تقاسم السلطة يحاولون ركوب موجة الاحتجاجات العراقية

بغداد - تسعى أحزاب المعارضة النيابية في العراق إلى استغلال ضغط الاحتجاجات الشعبية المزمع تجديدها بدءاً من الجمعة، لإقالة حكومة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي من باب تحميلها مسؤولية الإخفاق في إدارة الشأن العام، والفشل في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالبلد.

وكان زعيم تيار الحكمة عمار الحكيم هو أول من خرج على حكومة عبد المهدي، مُعلنًا انتهاجه خيار المعارضة قبل أن يلتحق به رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي وائتلاف النصر الذي يقوده. وجاء خيار الحكيم بسبب عدم رضاه عن عملية تقاسم المناصب الحكومية لدى تشكيل الحكومة الحالية واتهامه تيار رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر والكتلة المحملة للمليشيات الشيعية بقيادة هادي العامري بالاستئثار بعملية توزيع المناصب.

لكن الحكيم والعبادي أعلنوا مراراً أنها معارضان من داخل النظام بهدف تصحيح مساره، لا من خارجه بهدف إسقاطه، وهي نظرية يبسو أنها لم تعد تجد من يصغي لها في الأوساط الشعبية.

ومنذ اندلاع حركة الاحتجاج في العراق مطلع أكتوبر الجاري، بدأ واضحاً أن الحكيم والعبادي يسعيان إلى التناغم معها أملاً في ركوب موجتها وتجييرها لخدمة مصالحهما السياسية. وتوقع أن تتجدد في الفترة القادمة. وقال العبادي إن "ضمان انتخابات حرة ونزيهة بمشاركة جماهيرية واسعة هو مصداق لجدية القوى السياسية للاستجابة لدعوات الإصلاح التي يطالب بها الشعب".

وعندما قال المتظاهرون في ساحة التحرير إنهم يتعرضون لثيران قنصاة مجهولين يطلقون النار على الرأس بهدف إيقاع أكبر عدد من القتلى، متهمين ميليشيات إيرانية بالضلوع في هذه الجريمة، قال العبادي "لا نريد جمهورية الخوف التي يُرعب فيها المواطنون السلمي ويقتل الشاب المتحمس ويطارد الصحافي الوطني ويلاحق العسكري الشريف".

وأضاف مخاطباً الحكومة والميليشيات الإيرانية التي تحميها "خذوا قنصايكم وجماعاتكم المسلحة وإرهابييكم وعصابات الجريمة والتزوير وارتكوا لنا وطننا الحر الذي ضحى العراقيون من أجله".

لكن الأحزاب التي تدعم عبد المهدي، ترى أن أطرافاً سياسية تسعى إلى إسقاط الحكومة، من بوابة التظاهرات، بعيداً عن شعارات الإصلاح. ويقول النائب في البرلمان سركوت شمس الدين إن "جهات سياسية تعمل على إسقاط حكومة عادل عبد المهدي"، مقترحاً منحها "مهلة تتراوح ما بين 6 و12 شهراً لتقييم حزم الإصلاحات التي صوتت عليها"، محذراً من "محاولات إسقاط الحكومة لأن وضع العراق والمنطقة لا يتحمل المزيد من الأزمات بحجة الإصلاح، فضلاً عن الضعف الذي تعانيه مؤسسات الدولة والتي لا يمكن تحميلها أكثر من طاقتها".

بغداد - تسعى أحزاب المعارضة النيابية في العراق إلى استغلال ضغط الاحتجاجات الشعبية المزمع تجديدها بدءاً من الجمعة، لإقالة حكومة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي من باب تحميلها مسؤولية الإخفاق في إدارة الشأن العام، والفشل في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالبلد.

وكان زعيم تيار الحكمة عمار الحكيم هو أول من خرج على حكومة عبد المهدي، مُعلنًا انتهاجه خيار المعارضة قبل أن يلتحق به رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي وائتلاف النصر الذي يقوده. وجاء خيار الحكيم بسبب عدم رضاه عن عملية تقاسم المناصب الحكومية لدى تشكيل الحكومة الحالية واتهامه تيار رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر والكتلة المحملة للمليشيات الشيعية بقيادة هادي العامري بالاستئثار بعملية توزيع المناصب.

لكن الحكيم والعبادي أعلنوا مراراً أنها معارضان من داخل النظام بهدف تصحيح مساره، لا من خارجه بهدف إسقاطه، وهي نظرية يبسو أنها لم تعد تجد من يصغي لها في الأوساط الشعبية. ومنذ اندلاع حركة الاحتجاج في العراق مطلع أكتوبر الجاري، بدأ واضحاً أن الحكيم والعبادي يسعيان إلى التناغم معها أملاً في ركوب موجتها وتجييرها لخدمة مصالحهما السياسية.



سركوت شمس الدين
جهات سياسية تعمل
على إسقاط حكومة
عادل عبد المهدي

ويعد جولة دامية من الكرّ والفرّ بين المحتجين وقوات الأمن نجم عنها سقوط الآلاف من الضحايا بين قتلى وجرحى، سارع الحكيم إلى القول إن "استخدام العنف المفرط في تفريق المتظاهرين أمر مستنكر وغير مقبول". لكنه دعا المتظاهرين أيضاً إلى "عدم التعرض للاجهزة الأمنية وعدم رفع الشعارات التي تتعارض مع الدستور والقانون" في إشارة واضحة على رفضه شعار "إسقاط النظام" الذي رفعه المحتجون.

وعندما وجد الحكيم أن جانباً من المحتجين يرفع شعار تعديل الدستور، أعلن أن "الديستاتير لا تكتب لتخلد إنما تكتب لتعدل وتطور"، معتبراً أن "تعديل الدستور العراقي والاستفتاء الشعبي عليه يمثلان مطلباً إصلاحياً جوهرياً".

وقبيل تجسد حركة الاحتجاج في الخامس والعشرين من الشهر الجاري، طالب الحكيم "السلطتين التشريعية والتنفيذية بالعمل على خفض رواتب الرؤساء والوزراء والنواب وكبار المسؤولين لتحقيق العدالة الاجتماعية"، بهدف "طمأنة الشارع العراقي بوجود خطوات جادة لإصلاح الوضع المتأزم".

كما فاجأ الحكيم المراقبين بمطالبته بإطلاق سراح ناشط بارز اختفى في ظروف غامضة مع تجدد الاحتجاجات، مشيراً إلى أن "ظاهرة تخييب واختلاف

لندن تعين خبيراً بالشأن الإيراني سفيراً لها في الرياض

لندن - أعلن، الثلاثاء في لندن، عن تعيين الدبلوماسي نيل كرومبتون سفيراً جديداً لبريطانيا لدى المملكة العربية السعودية خلفاً لسامويل كوليس، الذي سيتقاعد من السلك الدبلوماسي.

وقالت الحكومة البريطانية على موقعها الرسمي في شبكة الإنترنت إن كرومبتون سيتولى مهام منصبه الجديد خلال شهر فبراير القادم. وأشارت ضمن السيرة الذاتية للسفير الجديد أنه تعلم حديثاً اللغة العربية، إضافة إلى اللغة الفارسية التي يجيدها من قبل. كما تُبين المهام التي شغلها سابقاً ضمن عمله الدبلوماسي أن له خبرة واسعة بشؤون المنطقة وقضاياها. وتبرز ضمن خبرات كرومبتون، الذي سبق له أن شغل منصب نائب

الشاحنات عن الآلاف من المستفيدين بسبب زيادة أسعار الوقود، فيما تعمل شبكات المياه التي يفتتها المنظمة، التي تزود ربع مليون شخص، بنحو 50 المئة فقط من طاقتها. ونقل البيان عن محسن صديقي، مدير مكتب أوكسفام في اليمن، قوله إن أزمة الوقود تؤثر على كافة مجالات حياة الناس، ولكنها ليست أكثر أهمية من نقص المياه النظيفة بالنسبة للملايين من اليمنيين الذين يصارعون الجوع والمرض بشكل حقيقي للبقاء على قيد الحياة. وذكر أنه "يتعين على جميع الأطراف إنهاء القنود المفروضة على المستوردين، بحيث يمكن للوقود أن يصل مرة أخرى إلى البلاد دون عوائق". ومنذ أسابيع، تشهد المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين، أزمة حادة في الوقود، بدأت خلال الأيام الماضية بالتراجع الجزئي بعد وصول عدة سفن تحمل نفطاً إلى ميناء الحديدة، غربي البلاد.

ندرة المياه تهدد حياة نصف سكان اليمن

وكالات الإغاثة، بما في ذلك أوكسفام، وأضاف البيان "اضطر 11 مليون شخص يعتمدون على المياه التي توفرها شبكات المياه المحلية، بالإضافة إلى 4 ملايين شخص آخرين يعتمدون على المياه التي تنقلها الشاحنات، إلى خفض استهلاكهم اليومي بشكل كبير منذ ارتفاع أسعار



نضال يومي من أجل الحياة

وكالات الإغاثة، بما في ذلك أوكسفام، وأضاف البيان "اضطر 11 مليون شخص يعتمدون على المياه التي توفرها شبكات المياه المحلية، بالإضافة إلى 4 ملايين شخص آخرين يعتمدون على المياه التي تنقلها الشاحنات، إلى خفض استهلاكهم اليومي بشكل كبير منذ ارتفاع أسعار

وكالات الإغاثة، بما في ذلك أوكسفام، وأضاف البيان "اضطر 11 مليون شخص يعتمدون على المياه التي توفرها شبكات المياه المحلية، بالإضافة إلى 4 ملايين شخص آخرين يعتمدون على المياه التي تنقلها الشاحنات، إلى خفض استهلاكهم اليومي بشكل كبير منذ ارتفاع أسعار

وكالات الإغاثة، بما في ذلك أوكسفام، وأضاف البيان "اضطر 11 مليون شخص يعتمدون على المياه التي توفرها شبكات المياه المحلية، بالإضافة إلى 4 ملايين شخص آخرين يعتمدون على المياه التي تنقلها الشاحنات، إلى خفض استهلاكهم اليومي بشكل كبير منذ ارتفاع أسعار

وكالات الإغاثة، بما في ذلك أوكسفام، وأضاف البيان "اضطر 11 مليون شخص يعتمدون على المياه التي توفرها شبكات المياه المحلية، بالإضافة إلى 4 ملايين شخص آخرين يعتمدون على المياه التي تنقلها الشاحنات، إلى خفض استهلاكهم اليومي بشكل كبير منذ ارتفاع أسعار

وكالات الإغاثة، بما في ذلك أوكسفام، وأضاف البيان "اضطر 11 مليون شخص يعتمدون على المياه التي توفرها شبكات المياه المحلية، بالإضافة إلى 4 ملايين شخص آخرين يعتمدون على المياه التي تنقلها الشاحنات، إلى خفض استهلاكهم اليومي بشكل كبير منذ ارتفاع أسعار

وكالات الإغاثة، بما في ذلك أوكسفام، وأضاف البيان "اضطر 11 مليون شخص يعتمدون على المياه التي توفرها شبكات المياه المحلية، بالإضافة إلى 4 ملايين شخص آخرين يعتمدون على المياه التي تنقلها الشاحنات، إلى خفض استهلاكهم اليومي بشكل كبير منذ ارتفاع أسعار